حديث
إختلاف أمتي رحمة

م. صبحي طه ياسين الخليلي
كلية الإمام الأعظم

تاريخ استلام البحث :٣١/ ١٢ / ٢٠١٤ تاريخ نشر البحث :٢/ ٤ / ٢٠١٥

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له , إله الأولين والآخرين, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله, إمام المتقين, وخاتم النبيين , وخيرته من خلقه أجمعين, صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين, وإخوانه من النبيين والمرسلين،والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسائر عباد الله الصالحين .

أما بعد...

فقد منَّ الله ﷻ على الأمة الإسلامية بالقرآن العظيم خير بشير ونذير، وجعل سنة نبيه المصطفى ﷺ مفصلة وشارحة ومبينة له، ولمـــّا كان للسنة النبوية أهمية كبرى وعظيمة؛ لذا قيض الله ﷻ من هذه الأمة، علماء جهابذة؛ سهروا الليالي؛ لأجل أن يذبوا عن حديث رسول الله ﷺ كل شائبة، فقد جمعوا الأحاديث وصنفوها في الكتب، ثم قاموا بدراسة حال الرواة من حيث الجرح والتعديل ثم جاء من بعدهم المتأخرون فقاموا باستقراء أعمال وتطبيقات المتقدمين ليضعوا الأصول والقواعد لمعرفة حال هذه الأحاديث من حيث القبول والرد، فصار كل حديث يشكل علينا يستوجب القيام بدراسته وذلك بتطبيق أصول وقواعد المصطلح عليه وعلينا التسليم بتلك النتائج التي نتوصل اليها من خلال تلك الدراسة.

وكان من دواعي السرور والفخر أن أقدم بحثاً يتضمن دراسة أحد الأحاديث الشائعة التي لطالما يتداولها الناس بكثرة لا بل وحتى بعض طلبة العلم فوقع اختياري على حديث "

اختلاف أمتي رحمة "، لأقوم بدراسته والوقوف على طرقه وآراء وأقوال العلماء فيه، وخصوصا المحدثين منهم .

أسباب اختياري دراسة هذا الحديث تتمثل بالآتي:

١-خدمة هذا العلم الشريف، فهو يعد من أجل العلوم وأرفعها رتبة ومنزلة.

٢- الشعور بالمسؤولية تجاه ديننا وبيان رأي المحدثين من هكذا أحاديث .

٣- الدفاع عن مناهج أعلام المحدثين وعدم المساس بالجهد العملاق الذي قاموا به.

٤- التعريف بقواعد واصول مصطلح الحديث لما لها من أهمية في دراسة الأحاديث من ناحية قبولها وردها .

١- هنالك مجموعة من الاحاديث تنسب الى النبي(ﷺ) وهي بالحقيقة ليس لها أصل وهي شائعة ومتداولة عند كثير من الناس بل وحتى طلبة العلم كما أشرنا وهذه الأحاديث تحتاج الى دراسة وعرض على قواعد وأصول المصطلح لمعرفة قبولها من عدمه ومنها موضوع بحثنا هذا

أهمية الموضوع:

لا شك أن أهمية موضوع البحث تنبع من أهمية الدفاع عن السنة النبوية ورد الشبهات التي تثار حولها، ومن خلال دراستي للأحاديث وجدت بأن هذا الحديث قد أثيرت حوله شبهة من ناحية سنده ومتنه، فالواجب يحتّم عليّ وعلى غيري من طلبة العلم الغيارى على دينهم وسنة نبيهم (ﷺ) مناقشة هذه الشبه بأسلوب علمي رفيع لا يخل بآداب طالب العلم لبيان صحة هذه الأحاديث من عدمها اعتماداً على المصادر الخاصة بأصول علم مصطلح الحديث وقواعده.

منهجي في البحث

أما المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فيتمثل بالآتي:

١- قمت بإيراد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة الدالة على ورود الاختلاف وعزوت الآيات الى سورها مرقمة والاحاديث الى مصادرها .

٢- ذكرت أهم أقوال وآراء العلماء بهذا الحديث وقمت بدراستها .

٣- جعلت للبحث مقدمة بينت فيها مقاصده وأهميته وأسباب اختياره.

٤- اعتمدت في دراسة هذا البحث على الكتب الآتية:

- الكتب الخاصة بتفسير القرآن الكريم
- الكتب الخاصة بمتون الحديث
- الكتب الخاصة بشروح الحديث
- الكتب الخاصة بتخريج الحديث
- الكتب الخاصة بعلم مصطلح الحديث

خطة البحث:

يتضمن البحث مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فخصصتها لبيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

وأما التمهيد فتطرقت فيه الى نبذة مختصرة عن نقد الحديث عند العلماء، وأما المبحث الأول: فقد اشتمل على ثلاثة مطالب، ذكرت بالمطلب الأول: تعريف الخلاف والاختلاف من ناحية اللغة والاصطلاح وبينت الفرق بينهما، أما المطلب الثاني: فتطرقت فيه الى الاختلاف الوارد في القرآن الكريم، وأما المطلب الثالث: فذكرت فيه الاختلاف الوارد في السنة النبوية، وأما المبحث الثاني: فقسمته على مطلبين، خصصت الأول لدراسة الحديث والثاني : بيَّنتُ فيه أن الحديث هو عبارة عن كلام مشتهر على ألسنة الناس، وأما المبحث الثالث: فتضمن مطلبين تناولت في الأول: الاختلاف الذي وقع في عهد الصحابة، وفي الثاني: الاختلاف الذي وقع بعد عهد الصحابة .

ثم الخاتمة التي بيَّنتُ فيها خلاصة جهدي المتواضع في تناول دراسة الحديث، حيث عرضت فيها النتائج التي توصلت إليها.

وأخيراً أسأل الله العلي القدير أن يمنَّ علينا بالإخلاص بالقول والعمل، إنه سميع مجيب الدعاء .

التمهيد

لا شكَّ أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع في الدين الإسلامي الحنيف، ولما لها من أهمية بالغة، فإن الله – تبارك وتعالى – قد تكفَّل بحفظها وبقائها من غير تحريف، حيث قيَّض لها الجهابذة من هذه الأمة ينفون عنها وضع الكاذبين وتحريف المبطلين وخطأ الناقلين، وذلك من خلال جهودهم في تتبع الروايات وجمع طرق الأحاديث ونقدها، حيث تكونت لهم الملكة من خلال سماعهم للأحاديث ومجالستهم لشيوخهم، ورحلاتهم في الأمصار وسؤالاتهم عن الرجال والعلل والاختلاف، فصاروا على علمٍ واسعٍ بالرواياتِ بمذاكرتهم لأهل الحفظ والمعرفة، حتى أصبح كلّ واحد منهم مدرسة في السُنة النبوية المطهرة فصاروا يجرحون الرواة ويعدلونهم، ويصححون أحاديثهم ويضعفونها وهذا ما يسمى بـــ " النقد الحديثي " ويمكن تقسيمه إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : تمتد من عصر الصحابة(ﷺ) حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري وتتمثل هذه المرحلة مبتدأة برد الصحابة(ﷺ) بعضهم على بعض حينما يستمعون إلى متون الأحاديث المروية، كاعتراضات عائشة(رضي الله عنها) على بعْض الصحابة(ﷺ) ... وغيرها .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة التبويب والتنظيم من خلال جمع ودراسة أحاديث كل محدث والحكم عليه من خلال تلك المرويات كالأحكام التي أصدرها يحيى بن معين(ت٢٣٣هـــ)، وعلي بن المدينيّ(ت٢٣٤هـــ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـــ)، والبخاري(ت٢٥٦هـــ)، ومسلم(ت٢٦١ه)، وأبو زرعة(ت٢٦٤ه)،وأبو دَاوّد (ت٢٧٥هـــ)، وأبو حاتِم(ت٢٧٧هـــ)، وغيرهم .

ولا شكّ أن بعض العلماء المتقدمين قد تكلموا في الرجال جرحاً وتعديلاً لمعاصرتهم لهم أو اجتماعهم بهم مثل، شعبة بن الحجاج، والسفيانَيْن .

لكن كيف نفسر كلام علماء الجرح والتعديل الذين عاشوا في المئة الثالثة في رواة لم يلحقوا بهم ولم يكن للمتقدمين من قبلهم جرح وتعديل ؟ نقول يكون من خلال تفتيش حديثهم المجموع واصدار الأحكام عليه استناداً إلى ذلك، مثال على ذلك قول البخاري في إبراهيم بن إسماعيل بن أَبِي حبيبة الأنصاري الأشهلي" منكر الحديث "، وقول أَبي حاتِم

الرازي فيه :" شيخ ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث"، وقول النَّسائيّ(ت٣٠٣هـ) فيه :" ضعيف "[١] ، فهؤلاء العلماء لم يدركوا هذا الراوي، وإنما قاموا بجمع حديثه ودرسوه، ثم أصدروا هذه الأحكام اعتماداً على هذه الدراسة[٢]،

ولقد خص الله تعالى هؤلاء العلماء بهذه الفضيلة وهذه المنزلة الرفيعة ورزقهم المعرفة حتى صار كلّ واحد منهم جهبذاً في هذا العلم، قيل لابن المبارك (ت١٨١هـ) : وهذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : "يعيش لها الجهابذة "[٣] ، وقال نعيم بن حماد(ت ٢٢٨هـ) : " قلت لعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) : كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ فقال:" كما يعرف الطبيب المجنون"[٤] ،

وقال أبو أسامة(ت٢٠١هـ) [٥]: " كنت عند سفيان، فحدثه زائدة عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير: ﴿ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ [٦]، قال : هم الشهداء، فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك لتحدثنا عن الثقة، وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة : فدعا بكتاب فكتب : من سفيان بن سعيد إلى شعبة، وجاء كتاب شعبة من شعبة إلى سفيان : إني لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثني عمارة بن أَبي حفصة عن حجر الهجري عن سعيد بن جبير"[٧].

وتأمّل قول عبد الرحمن بن مهدي حيث قال:" ذاكرني أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك. فقال: لا تفعل يا أبا سعيد هو عندي مكتوب قلت: فهاته، قال : يا سلاّمة هاتي الدرج . ففتش فلم يجد شيئاً، فقال : من أين أُتيت يا أبا سعيد ؟ فقلت : ذوكرت به وأنت شاب، فعلق بقلبك، فظننت أنك قد سمعت" [٨].

وقال البرذعي(ت٢٩٢هـ): " ذكرت لأبي زُرعة عن مسدّد، عن محمد بن حمران، عن سلم ابن عبد الرحمن، عن سوادة بن ربيع:" الخيلُ معقود في نواصيها الخير ". فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه ؛ ليس هذا من حديث مسدّد ؛ كتبت عن مسدّد أكثر من سبعة آلاف وأكثر من ثمانية آلاف وأكثر من تسعة آلاف ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران ! قلت له : روى هذا الحديث يحيى بن عبدك، عن مسدّد .

فقال : يحيى صدوق وما يقبل قلبي أن هذا من حديث مسدّد , فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيراً ؛ أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدّد . ولم أميزها منذ عشرين سنة حتى ورد كتابك! وأنا أرجع عنه. فقرأت كتابه على أَبي

زُرعة فقال: هذا كتاب أهل الصدق "[٩]. قال ابن أَبي حاتم(ت٣٢٧هـ) : "سمعت أَبي يقول جاءني رجل من جلّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه عليّ، فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه : هذا باطل، وقلت في بعضه : هذا حديث منْكر، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب، وسائر ذلك حديث صحاح. فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأنَّ هذا باطل، وأنَّ هذا كذب ؟ أأخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت : لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أنَّ هذا خطأ، وأنَّ هذا الحديث باطل، وأنَّ هذا الحديث كذب. فقال : تدعي الغيب . قال: قلت : ما هذا ادعاء للغيب، قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت : سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإذا اتفقنا علمت إنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال : ومن هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت: أَبو زُرعة .

قال : ويقول أَبو زُرعة مثل ما تقول ؟ قلت : نعم . قال : هَذَا عجب، فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأَحاديث، فما قلت : أنه باطل، قال أَبو زُرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: أنه كذب، قال أَبُو زُرعة: هو باطل، وما قلت أنه منكر، قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت أنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطئةٍ فيما بينكما . فقلت : فقد تبيَّن لك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا ؛ والدليل على صحة ما نقوله : بأن ديناراً نبهرجاً يحمل إلى الناقد فيقول : هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيِّد , فإن قيل له : من أين قلت: أنَّ هذا نبهرج ؟ هل كنت حاضراً حين بهرج؟ قال : لا .

فإن قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه: أني بهرجت هذا الدينار ؟ قال: لا. قيل : فمن أين قلت: أن هذا نبهرج ؟ قال: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك . قلت: وتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أنَّ هذا زجاج وأنَّ هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ فقال: لا، قيل: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً ؟ قال: لا . قيل فمن أين علمت ؟ قال : هَذَا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه "[١٠].

وبهذا نرى عظم هؤلاء الأَئمَّة ومعرفتهم وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، فهؤلاء النقَّاد هم المرجع الأساسي في الحكم على الأَحاديث لمعاصرتهم الرواية ووقوفهم على أسرارها، ومعايشتهم الرواة وإمكانية تتبع الحديث، بالإضافة إلى ما أوتوه من حفظ وفهم وإخلاص وفراسة صادقة، وفوق ذلك التوفيق الذي منحه الله – تعالى– إليهم، فنوّر الله بصائرهم، حتى بذلوا جهداً عظيماً في حفظ السُّنة وذبِّ الكذب عن أحاديث النَّبيّ(ﷺ) فأصبحوا بذلك الدَّعامة الأساسية التي يعتمد عليها علم الحديث، حيث نرى أنَّ العلماء الذين جاءوا بعدهم كانوا يعتمدون اعتمادا أساسياً على أقوال العلماء المتقدمين كما نراه واضحاً في كتبهم . فابن عدي(ت٣٦٥هـ) كان يعتمد اعتمادا كبيراً على أقوال المتقدمين، حيث كان يوردها في صدر الترجمة، ثم يفتش حديث الرجل، فيجمع حديثه ويدرسه ويبيّن طرقه إن كانت له طرق أخرى، ثم يصدر الحكم في نهاية الترجمة [١١].

قال ابن رجب (ت٧٩٥هـ): " وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث: ابن سيرين(ت١١٠هـ)، ثم خلفه أيوب السختياني(ت١٣١هـ)، وأخذ ذلك عنه شُعبة وأخذ عن شعبة : يحيى بن سعيد القطان(ت١٩٨هـ) وابن مهدي، وأخذ عنهما : أَحمد، وعلي بن المدينيّ، وابن معين، وأخذ عنهم مثل : البخاري، وأَبي داود، وأَبي زُرعة، وأَبي حاتِم . وكان أَبو زُرعة في زمانه يقول: قلّ من يفهم هذا وما أعزّه إذا رفعت هذا عن واحد أو اثنين فما أقلّ من تجد ممن يحسن هذا .

ولما مات أَبو زُرعة قال : أبو حاتِم: ذهب الذي كان يحسن هذا، يعني أبا زُرعة ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يعرف هذا. وقيل له بعد موت أَبي زُرعة: تعرف اليوم أحداً يعرف هذا ؟ قال : لا. وجاء من بعد هؤلاء جماعة منهم : النَّسائيّ والعُقيليّ(ت٣٢٢هـ). وابن عدي، والدارقطني(ت٣٨٥هـ)،وقلّ من جاء بعدهم ممن هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال ابن الجَوْزيّ (ت٥٩٧هـ)، في كتابه "الموضوعات":" قلّ من يفهم هذا بل عدم والله اعلم"[١٢].

بعد ذلك ظهر علم مصطلح الحديث، حيث فصلت أحكام المسائل التي قاموا بتنظيرها فيما يتعلق بقبول الحديث وردّه في مواضع من كتب المصطلح مثل مبحث الْحَسَن، وزيادة الثقة والأفراد، والغريب، والشّاذ، والمُنكَر على أساس ظواهر الإسناد وأحوال

رواته، الأمر الذي أدى إلى ظهور منهج بديل عَنْ منهج النقَّاد، ويتّسم هَذَا المنهج بفصل الإسناد عن المتن، والحكم على الإسناد دون المتن، يقول ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ) : قد يقال: هذا الحديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً [١٣].

ويقول النَّووي (ت٦٧٦هـ) :" قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة" [١٤]. ويقول ابن كثير(ت٧٧٤هـ) : " والحكم بالصحة أو الْحَسَن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً، أو معللاً " [١٥].

ويقول العراقي(ت٨٠٦هـ) : " والحكم للإسناد بالصحة أو الْحَسَن دون الحكم للمتن رأوا "[١٦]. ويقول السخاوي(ت٩٠٢هـ):" قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة " [١٧].

فالمتأمّل لهذه النصوص يراها بأنها تهتم بحال الرَّاوي بأنه ثقة أو صدوق ولا يقتضي صحة الحديث إلا إذا تحقق خلوه ممّا يدلّ على الخطأ والوهم كما أنها ساعدت على انتشار ظاهرة فصل الإسناد عن المتن في الحكم لدى المتأخرين، والمعاصرين خاصة، حيث نرى أن أحكامهم تكون على ظواهر الإسناد وأحوال الرواة، بغض النظر عن المتون .

كما توجه إلى ذلك كتب المصطلح، وقد يصرحون بذلك أحيانا بقولهم " كما هو مقرر في كتب المصطلح "

هذه النبذة المختصرة من نقد الحديث عند العلماء المتقدمين والمتأخرين تمثل المعيار الحقيقي في كيفية التعامل مع الاحاديث من ناحية القبول والرد وذلك بالاعتماد على أقوال العلماء المتقدمين وقواعد وأصول مصطلح الحديث .

المبحث الأول: مفهوم الخلاف والاختلاف في اللغة والاصطلاح والقرآن والسنة

ويتضمن ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : مفهوم الخلاف والاختلاف لغة واصطلاحا

المطلب الثاني : مفهوم الاختلاف الوارد ذكره في القرآن الكريم

المطلب الثالث : مفهوم الاختلاف الوارد ذكره في السنة النبوية

المطلب الاول : مفهوم الخلاف والاختلاف لغة واصطلاحا

أولاً : الخلاف لغة :

وهو مشتق من الفعل الثلاثي المزيد بالألف خالف أي على وزن "فاعل، والخلاف هو المضادة وقد خالفه مخالفة وخلافا وتخالف الأمران واختلفا لم يتفقا وكل من لم يتساو فقد تخالف واختلف[١٨]. والخلاف والاختلاف ضد الاتفاق وهو أعم من الضد. قال الراغب الأصفهاني: (الخلاف أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين) .[١٩] والخِلافُ: المُخَالَفَةُ، قَالَ تَعَالَى: {فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ}[٢٠] أي: مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللهِ[٢١].

والاختلاف لغة :

الاختلاف: افتعال مصدر اختلف، واختلف ضد اتفق، ويقال تخالف القوم واختلفوا اذا ذهب كل واحد منهم الى خلاف ما ذهب اليه الآخر[٢٢]

ثانياً: الخلاف والاختلاف في الاصطلاح :

هو أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله وعليه يكون الخلاف والاختلاف : هو أن يذهب كل واحد الى خلاف ما ذهب اليه الآخر[٢٣].

وقيل : (هو منازلة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو ابطال باطل)[٢٤].

وذكر المناوي ما قاله الحراني : (وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور)[٢٥].

ثالثاً: الفرق بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح :

فرق العلماء بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح من أربعة وجوه ذكرها أبو البقاء الكفوي في كلياته[٢٦] فقال :

١- الاختلاف هو ما اتحد فيه القصد واختلف في الوصول اليه، والخلاف هو ما يختلف فيه القصد مع الطريق الموصل اليه .

٢- الاختلاف ما يستند الى دليل، بينما الخلاف لا يستند الى دليل .

٣- الاختلاف من آثار الرحمة، بينما الخلاف من آثار البدعة .

٤- الاختلاف اذا حكم به القاضي لا يجوز فسخه من غيره بينما الخلاف يجوز فسخه .

وخلاصة قول أبي البقاء أنه اذا جرى الخلاف فيما يسوغ سمي اختلافا واذا جرى فيما لا يسوغ سمي خلافا .

ومن العلماء من لا يرى فرقاً بين الخلاف والاختلاف، بل هما مترادفان، ومنهم من يفرق بينهما، وخلاصة القول هي أن التفريق بين الخلاف والاختلاف وعدم التفريق بينهما مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح, والذي عليه عمل جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء في مصنفاتهم: عدم التفريق بينهما، فإنهم يستعملون أحدهما مكان الآخر[٢٧].

حكم الاختلاف :

من خلال البحث تبين بأن للخلاف حكمان وقد جاءا من خلال التفرقة بين حكم الله (عز وجل) الشرعي وحكمه القدري أي بين ارادة الله للخلاف في تقديره وتكوينه وبين ارادته له في دينه وشرعه وبهذا يتجلى لنا الحكم الشرعي في الخلاف ونلخص الى ما يأتي :

١- أن الخلاف أمر قدري حتمي أراده الله (عز وجل) فلابد من وقوعه .

٢- أن الخلاف شر وعذاب نهى الله (عز وجل) عنه وذمه في شرعه فلابد من اجتنابه.

المطلب الثاني : مفهوم الاختلاف الوارد ذكره في القرآن الكريم

لقد ورد الاختلاف في القرآن الكريم بعدة معان منها :

أولا : ورد الاختلاف بمعنى التفرقة

قال تعالى﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران١٠٣) أي واعتصموا بحبل الله (يعني بدين الله) جميعا ولا تفرقوا (يعني ولا تختلفوا في الدين كما اختلف أهل الكتاب)[٢٨] فذم الله تعالى الاختلاف عندما أمرنا تعالى بالاعتصام بحبله ونهانا عن التفرقة والاختلاف التي هي من سمات أهل الكتاب.

وقال تعالى : ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: آية ١٠٥] .

أي ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا كاليهود والنصارى اختلفوا في التوحيد والتنزيه وأحوال الآخرة على ما عرفت. من بعد ما جاءهم البينات الآيات والحجج المبينة للحق الموجبة للاتفاق عليه. والأظهر أن النهي فيه مخصوص بالتفرق في الأصول دون الفروع لقوله عليه الصلاة والسلام « من اجتهد فأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد»، وأولئك لهم عذاب عظيم ووعيد للذين تفرقوا وتهديد على التشبه بهم [٢٩].

ثانيا : ورد الاختلاف بمعنى التنازع

قال تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٤٦ / الأنفال)، لقد ذم الله تعالى الاختلاف في كتابه الكريم بالعديد من الآيات القرآنية فقال تعالى مخاطبا وآمرا المؤمنين بأن يطيعوا الله ورسوله فيما أمرهم به في القتال وعدم الاختلاف فيما بينهم وأن النتيجة الحتمية ستكون الفشل والجبن وعدم النصر على عدوهم .

وقوله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا) حدثنا محمد بن يحيى أنبأ العباس بن الوليد ثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة (ولا تنازعوا)الآية. يقول: لا تختلفوا فتجبنوا ويذهب نصركم. [٣٠]، وقوله: (ولا تتفرقوا فيه) يقول: ولا تختلفوا في الدين الذي أمرتم بالقيام به، كما اختلف الأحزاب من قبلكم[٣١].

ثالثا : ورد الاختلاف بمعنى التعارض

قال تعالى ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ .النساء:٨٢

قال تعالى آمرا لهم بتدبر القرآن وناهيا لهم عن الإعراض عنه وعن تفهم معانيه المحكمة وألفاظه البليغة، ومخبرا لهم أنه لا اختلاف فيه ولا اضطراب، ولا تعارض لأنه تنزيل من حكيم حميد فهو حق من حق[٣٢]

المطلب الثالث : مفهوم الاختلاف الوارد ذكره في السنة النبوية

والاختلاف ورد في السنة بعدة معان منها :

أولا : ورد الاختلاف بمعنى المخالفة في الأفعال

١- حديث عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا ركع،

فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالسا، فصلوا جلوسا أجمعون، وأقيموا الصف في الصلاة، فإن إقامة الصف من حسن الصلاة). قال : مصطفى البغا : (فلا تختلفوا عليه) لا تخالفوه في أفعال الصلاة] . (٣٣)

٢- حديث عبد الله بن إدريس، وأبو معاوية، ووكيع، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير التيمي، عن أبي معمر، عن أبي مسعود، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: " استووا، ولا تختلفوا، فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم" قال أبو مسعود: " فأنتم اليوم أشد اختلافا " . (٣٤)

٣- حديث أبو الأحوص، عن منصور، عن طلحة اليامي، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء بن عازب، قال: كان رسول الله(ﷺ) يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول: «لا تختلفوا فتختلف قلوبكم» وكان يقول: «إن الله وملائكته يصلون على الصفوف الأول» (٣٥)

ثانيا : ورد الاختلاف بمعنى التغيير

وقوله (ﷺ):" ولا تختلفوا فتختلف قلوبُكم ". أي: لا يتغير عن التَّوادِّ والألفة إلى التباغض والعداوة(٣٦). وفيه أن القلب تابع للأعضاء فإن اختلفت اختلف وإذا اختلف فسد ففسدت الأعضاء لأنه رئيسها (٣٧)

لما رأى رسول الله(ﷺ) بروز صدور بعض المصلين وعدم تساويها مع صدور البعض الآخر فكان يساويها ويمسح عليها ويقول لا تختلفوا فجعل من ذلك اختلافا أولا مؤديا الى اختلاف آخر وهو تغيير ما في القلوب من التواد والمحبة والألفة.

ثالثا : ورد الاختلاف بمعنى المجادلة

حديث شعبة، قال عبد الملك بن ميسرة : أخبرني قال: سمعت النزال بن سبرة قال: سمعت عبد الله، يقول: سمعت رجلا قرأ آية، سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها، فأخذت بيده، فأتيت به رسول الله (ﷺ) فقال: «كلاكما محسن»، قال شعبة: أظنه قال: «لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»

قال مصطفى البغا : (تختلفوا) أي في القرآن ولا تجادلوا فيه. [٣٨]

وقال رسول الله (ﷺ) : (اقرءوا القرآن ما ائتلفت قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه) وفيه: عبدالله، أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي (ﷺ) يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النبي (ﷺ) فقال: (كلاكما محسن)، فاقرآ أكبر علمي، قال: (فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم الله) . قال المؤلف: قوله: اقرءوا ما ائتلفت قلوبكم. فيه الحض على الألفة والتحذير من الفرقة فى الدين، فكأنه قال: اقرءوا القرآن والزموا الائتلاف على ما دل عليه وقاد إليه، فإذا اختلفتم فقوموا عنه، أي فإذا عرض عارض شبهة توجب المنازعة الداعية إلى الفرقة فقوموا عنه: أى فاتركوا تلك الشبهة الداعية إلى الفرقة، وارجعوا إلى المحكم الموجب للألفة، وقوموا للاختلاف وعما أدى إليه، وقاد إليه لا أنه أمر بترك قراءة القرآن باختلاف القراءات التي أباحها لهم لأنه قال: لابن مسعود والرجل الذى أنكر عليه مخالفته له في القراء: كلاكما محسن، فدل أنه لم ينهه عما جعله فيه محسنا، وإنما نهاه عن الاختلاف المؤدي إلى الهلاك بالفرقة فى الدين. [٣٩]

قلت : وهنا جاء الحث على الائتلاف وترك المجادلة والمنازعة المؤدية للفرقة والاختلاف الذي مصيره الهلاك كما هو مصير الذين اختلفوا من قبلهم .

المبحث الثاني: دراسة الحديث

ويتضمن مطلبان:

المطلب الأول : دراسة الحديث

المطلب الثاني : الحديث عبارة عن كلام يدور على ألسنة الناس

المطلب الأول : دراسة حديث " اختلاف أمتي رحمة "

أولاً: تخريج الحديث :

أولا : الحديث ذكره نصر المقدسي في كتاب الحجة له كذا عزاه له الزركشي في كتابه اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـــ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) ولم يذكر سنده ولا صحابيه[٤٠]

ثانيا : وذكره البيهقي في الرسالة الأشعرية معلقا (بغير سند) لكنه لم يجزم به، وأورده الحسين بن الحسن الإمام أبو عبد الله أحد أئمة الدهر وشيخ الشافعية بما وراء النهر في كتاب الشهادات من تعليقه (والقاضي حسين) أحد أركان مذهب الشافعي ورفعائه (وإمام الحرمين) الأسد بن الأسد والسبكي وولده التاج (وغيرهم) قال السبكي وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع (ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا) وأسنده في المدخل وكذا الديلمي في مسند الفردوس كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ اختلاف أصحابي رحمة واختلاف الصحابة في حكم اختلاف الأمة كما مر لكن هذا الحديث قال الحافظ العراقي سنده ضعيف وقال ولده المحقق أبو زرعة رواه أيضا آدم بن أبي إياس في كتاب العلم بلفظ اختلاف أصحابي لأمتي رحمة وهو مرسل ضعيف وفي طبقات ابن سعد عن القاسم بن محمد نحوه [٤١]

أقوال العلماء في الحديث :

أولا : روي أن الرشيد سأل مالكًا فقال: هل لك دار؟ فقال: لا، فأعطاه ثلاثة آلاف دينار، وقال: اشتر بها دارًا، فأخذها ولم ينفقها. فلما أراد الرشيد الشخوص، قال لمالك: ينبغي أن تخرج معي، فإني عزمت أن أحمل الناس على «الموطأ» كما حمل عثمان الناس على القرآن، فقال: أمَّا حمل الناس على «الموطأ» فليس إلى ذلك سبيل، لأن أصحاب رسول الله(ﷺ) تفرقوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند أهل كل مصر علم، وقد قال رسول الله (ﷺ) : «اختلاف أمتي رحمة» [٤٢]

ثانيا : قال السبكي وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع [٤٣]

ثالثا : وقال ابن الملقن : هذا الحديث لم أر من خرجه مرفوعا بعد البحث الشديد عنه. وإنما نقله ابن الأثير في مقدمة جامعه من قول مالك. وفي المدخل للبيهقي عن القاسم بن محمد أنه قال: اختلاف أمة محمد رحمة. ورأيت بخط بعضهم أن الحليمي قال: قوله (ﷺ) : «اختلاف أمتي رحمة» أي في الحرف والصنائع(٤٤).

رابعا : وقال العراقي: ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية تعليقا وأسنده في المدخل من حديث ابن عباس بلفظ «اختلاف أصحابي لكم رحمة» وإسناده ضعيف (٤٥).

خامسا: وقال السخاوي: ذكره البيهقي في المدخل من حديث سليمان ابن أبي كريمة عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فإن لم تكن سنة مني فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة، ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني، والديلمي في مسنده بلفظه سواء، وجويبر ضعيف جدا، والضحاك عن ابن عباس منقطع، وقد عزاه الزركشي إلى كتاب الحجة لنصر المقدسي مرفوعا من غير بيان لسنده، ولا صحابيه وكذا عزاه العراقي لآدم بن أبي إياس في كتاب العلم والحكم بدون بيان بلفظ: اختلاف أصحابي رحمة لأمتي، قال: وهو مرسل ضعيف، وبهذا اللفظ ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية بغير إسناد، وفي المدخل له من حديث سفيان عن أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد قال: اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رحمة لعباد الله، ومن حديث قتادة أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: ما سرني لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه لم يختلفوا، لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة، ومن حديث الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال: أهل العلم أهل توسعة. وما برح المفتون يختلفون فيحل هذا ويحرم هذا فلا يعيب هذا على هذا إذا علم هذا، وقد قرأت بخط شيخنا: إنه يعني هذا الحديث حديث مشهور على الألسنة، وقد أورده ابن الحاجب في المختصر في مباحث القياس بلفظ: اختلاف أمتي رحمة للناس، وكثر السؤال عنه، وزعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له، لكن ذكره الخطابي في غريب الحديث مستطردا، وقال: اعترض على هذا الحديث رجلان، أحدهما ماجن، والآخر ملحد، وهما إسحاق الموصلي وعمرو بن بحر الجاحظ، وقالا جميعا: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابا، ثم تشاغل الخطابي برد هذا الكلام،

ولم يقع في كلامه شفاء في عزو الحديث، ولكنه أشعر بأن له أصلا عنده، ثم ذكر شيخنا شيئا مما تقدم في عزوه[٤٦].

سادسا : وقال علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي : ذكره نصر المقدسي في الحجة والبيهقي في رسالة الأشعرية بغير سند وأورده الحليمي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم ولعله خرج به في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا وقال : قال : المناوي في الفيض "٢٠٩/١": لم أقف له على سند صحيح وقال الحافظ العراقي: سنده ضعيف [٤٧].

سابعا : وقال الالباني: لا أصل له، ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا، حتى قال السيوطي في" الجامع الصغير": ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا! . وهذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده، ونقل المناوي عن السبكي أنه قال: وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع. وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على " تفسير البيضاوي "[٤٨] ، ثم إن معنى هذا الحديث مستنكر عند المحققين من العلماء، فقال العلامة ابن حزم في " الإحكام في أصول الأحكام "[٤٩]، بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث : وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطا، وهذا ما لا يقوله مسلم، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سخط[٥٠].

ثانياً: الحكم على الحديث :

قبل أن نتطرق الى الحكم عن هذا الحديث لنتسائل أولا ما هو المعيار الأساسي عند المحدثين في قبول الحديث أو رده ؟؟.

والجواب عن ذلك هو أنه لا يخفى على أحد من طلبة العلم والمشتغلين في هذا الفن أن المعيار في ذلك هو ما قاله المتقدمون في الحديث وعلومه أو عرض الحديث على قواعد وأصول المصطلح التي وضعها العلماء والتي لم تأتي اعتباطا وانما جاءت من خلال استقراء أعمال وتطبيقات العلماء المتقدمين.

فاذا ما جاءنا حديث بحثنا عنه في المصادر الأصلية من كتب الحديث التي أخرجته بسنده فان وجدناه في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة اكتفينا بالحكم عليه، وان وجدناه في بقية الكتب وقد بين أصحابها رأيهم بالحديث أخذنا بذلك، وأن وجدناه في كتب أخرى ولم يبين أصحابها رأيهم به ولم يتكلموا عنه عرضناه على قواعد وأصول المصطلح التي وضعها العلماء كما قلنا من خلال الاستقراء التام لتطبيقات المتقدمين.

وعند تناولنا لحديث " اختلاف أمتي رحمة " لم نجد أحد من أصحاب الكتب الحديثية التي التزم أصحابها الصحة قد أخرج هذا الحديث كما لم نجد غيره قد أخرجه بسنده أو تكلم بخصوصه أو أشار الى مرتبته، وهذا الذي يسمى بالتخريج الفني للحديث وهو الدلالة على مصدر الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده مع ذكر مرتبته عند الحاجة (٥١).

أما التخريج العلمي فهو يعتمد على التخريج الفني ابتداء علاوة على أنه أمر شاق يحتاج الى معرفة كبيرة بقواعد وأصول المصطلح ويجب أن يكون عند الباحث معرفة كبيرة بتراجم الرجال وكتبهم كما يجب أن يكون مطلعا على أقوال أئمة الجرح والتعديل بالإضافة الى معرفته بالعلل .

ولهذا فأن حديث مثل حديث" اختلاف أمتي رحمة " يتعذر علينا دراسته من ناحية التخريج العلمي وذلك من خلال جمع طرقه ومعرفة صحيحها من عدمها لأنه لا يوجد اسناد واضح للحديث ولا نعرف الراوي الذي رواه ولهذا بات من الضروري البحث عنه والتقصي عسى أن نجد طريقا واحدا نتمسك به لمعرفة ما اذا كان صحيحا أم لا، وحتى الامام مالك عندما ذكر هذا الحديث لهارون الرشيد كان من البديهي والمنطق أن نجده في الموطأ الذي جمع فيه أحاديث رسول الله ولكن العجيب بالأمر أن الامام مالك لم يذكره في كتابه بالرغم من استشهاده به عند هارون الرشيد كما ذكر .

ومن خلال تتبع أقوال العلماء في هذا الحديث نلخص النقاط الآتية :

أولا : ربما الامام مالك لم يشر الى ذلك الحديث أثناء المحادثة التي دارت بينه وبين هارون الرشيد فقد ذكر العجلوني أن مالكا قال لهارون الرشيد ما نصه : ((يا أمير المؤمنين, إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة كل يتبع ما يصح عنده, وكل على هدى وكل يريد الله تعالى)) . (٥٢) وأنه لم يقل ((اختلاف أمتي رحمة)) .

ثانيا : أن الحديث لا يوجد له اسناد يمكننا من القيام بدراسته من ناحية الاتصال أو الانقطاع أو الترجمة لرواته ودراسة أحوالهم من ناحية العدالة والضبط .

ثالثا : الحديث ذكره نصر المقدسي في كتاب " الحجة" وهذا ما ذكره الزركشي في كتابه "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة " المعروف بـــ "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" ولم يذكر لنا سندا له بل لم يذكر حتى الصحابي الذي رواه [٥٣].

رابعا : كما ذكر البيهقي الحديث في "الرسالة الأشعرية" ولم يذكر له سندا بل ذكره معلقا ولكنه لم يجزم به، ونحن نعلم من خلال دراستنا بأن المعلق حكمه مردود، أما اذا ورد في الصحيحين فله تفصيل كما قال ابن الصلاح ((إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته كالبخاري فما أتى فيه بالجزم دل على انه ثبت إسناده عنده وإنما حذف لغرض من الأغراض وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال)) [٥٤] .

فاذا كان الحديث قد جاء بغير صيغة الجزم في كتاب التزم صاحبه فيه الصحة فيه مقال، فما حاله اذا جاء بغير صيغة الجزم في كتب لم يلتزم اصحابها فيها الصحة .

قال ابن شهبه : ((وقد جعل العلماء المعلق من قبيل الضعيف للجهل بحال الراوي المحذوف، لجواز أن يكون غير ثقة – ليس بعدل، ولا ضابط– فلمكان هذا الاحتمال لا يقبل الحديث الذي سنده هكذا على سبيل الاحتياط للأحاديث وصيانتها عن التزيد والاختلاق، أو الخطأ، والغلط وقد يحكم بصحة المعلق أو بحسنه إن عرف المحذوف بأن يجيء مسمى من وجه آخر أما حكم المعلق في الصحيحين, فمنه ما هو صحيح، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، وقد قدمنا حكم التعليق عندهما فيما سبق بعد مبحث الصحيح فكن على ذكر منه[٥٥].

خامسا : كما أورده الحسين بن الحسن الإمام أبو عبد الله أحد أئمة الدهر وشيخ الشافعية في كتاب " الشهادات" والقاضي حسين أحد أركان مذهب الشافعي وإمام الحرمين والسبكي وولده التاج (وغيرهم) وقد قال السبكي وليس بمعروف عند المحدثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع [٥٦].

والذي يعنيننا هنا هو قول السبكي الذي نقله السخاوي والمناوي وهو أن هذا الحديث لا يعرفه المحدثون وانه لم يقف عليه على سند صحيح ولا ضعيف ولا حتى سند موضوع .

واستنادا لأقوال العلماء في الحديث المذكور على انهم لم يقفوا له على سند يجعل منا عدم التمكن من تطبيق ما تعلمناه من قواعد وأصول المصطلح عليه لأنه أصلا لا يوجد له اسناد يتم من خلاله دراسة الحديث لمعرفته من ناحية القبول والرد .

ولا شك أن الاسناد أمر في غاية الأهمية لمعرفة صحة الحديث من عدمه قال ابن المبارك: ((الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء)) [٥٧].

وقال الحافظ محمد بن حاتم بن المظفر:" إن الله كرم هذه الأمة، وشرفها، وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها، إسناد موصول، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تميز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوه بكتبهم، من الأخبار التي اتخذوها عن غير الثقات. وهذه الأمة الشريفة – زادها الله شرفا – بنبيها، إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة، عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث، حتى يعرفوا الأحفظ، فالأحفظ، والأضبط، فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه، ممن كان أقصر، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدا، فهذا من فضل الله على هذه الأمة، فنستودع الله شكر هذه النعمة وغيرها من نعمه"[٥٨]

كيف لا وهذا دأب الصحابة الكرام الذين هم أول من خاض في هذا المجال وأصلوا لذلك أصلا يحتذى به الى يومنا هذا .

وامتثالا لأمر الله تعالى ورسوله (ﷺ)، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، ولا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها. فظهر بناءً على هذا موضوع العناية بالإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردِّها. فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم[٥٩] عن ابن سيرين قال :((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)) [٦٠] .

سادسا : وقد جاء الحديث بلفظ آخر أخرجه العراقي في المغني فقال :((ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية تعليقا وأسنده في المدخل من حديث ابن عباس بلفظ «اختلاف أصحابي لكم رحمة» وإسناده ضعيف)). [٦١]

النتيجة التي توصلنا اليها من خلال دراسة الحديث نوجزها بالآتي :

أولا : أن الحديث ليس له أصل ولم ينقل لنا أحد من المحدثين المتقدمين أو المتأخرين في كتبهم اسنادا واحدا لهذا الحديث وعلى هذا الاساس لا يمكن لنا أعتبار هذا الكلام حديثا ولا يجوز نسبته لرسول الله (ﷺ) وهذا ما نراه شائعا ومتداولا مع الأسف حتى عند طلبة العلم وعلينا تصحيح ذلك بالرجوع الى مفاهيم وقواعد وأصول علم مصطلح الحديث .

ثانيا : أن الحديث مناقض لقوله تعالى﴿ ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتابِ لَفِي شِقاقٍ بَعِيدٍ ﴾ (البقرة ١٧٦)، وكذلك مناقض لقول النبي (ﷺ) :(الجماعة رحمة والفرقة عذاب) [٦٢].

قال ابن حزم : وهذا من أفسد قول يكون لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطا وهذا ما لا يقوله مسلم لأنه ليس الا اتفاق أو اختلاف وليس الا رحمة أو سخط وأما الحديث المذكور فباطل مكذوب من توليد أهل الفسق[٦٣].

قال المزني: ولو كان الاختلاف رحمة لكان الاجتماع عذابا لان العذاب خلاف الرحمة [٦٤].

وخلاصة القول أن الخلاف ذاته لا يمكن ان يكون رحمة اذ لو كان رحمة لكان مطلوبا شرعا ويلزم من ذلك قصده وتعمده .

المطلب الثاني : الحديث عبارة عن كلام يدور على ألسنة الناس

بعد البحث والتقصي وجدنا بأن هذا الحديث يعد من الأحاديث المشهورة على ألسنة الناس وهذا النوع من الأحاديث بذل العلماء فيها جهدا كبيرا من أجل معرفتها، فقاموا بأخذ هذه الأحاديث وعرضها على كتب الحديث فما تبين منها حديثا قاموا بمعرفة مرتبته من ناحية الصحة أو الحسن أو الضعف والذي لم يتبين لهم كونه حديثا وضعوه في مصنفات خاصة بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس ومنها هذا الحديث فقد وضعه السخاوي في مصنفه " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " وهذا نص ما ذكره السخاوي : حديث((اختلاف أمتي رحمة))، البيهقي في المدخل من حديث سليمان ابن أبي كريمة عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم: مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فإن لم تكن سنة مني فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة، ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني، والديلمي في مسنده بلفظه سواء، وجويبر ضعيف جدا، والضحاك عن ابن عباس منقطع، وقد عزاه الزركشي إلى كتاب الحجة لنصر المقدسي مرفوعا من غير بيان لسنده، ولا صحابيه، وكذا عزاه العراقي لآدم بن أبي إياس في كتاب العلم والحكم بدون بيان بلفظ: اختلاف أصحابي رحمة لأمتي، قال: وهو مرسل ضعيف، وبهذا اللفظ ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية بغير إسناد، وفي المدخل لهمن حديث سفيان عن أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد قال: اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رحمة لعباد الله، ومن حديث قتادة أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: ما سرني لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه لم يختلفوا، لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة، ومن حديث الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال: أهل العلم أهل توسعة.

وما برح المفتون يختلفون فيحل هذا ويحرم هذا فلا يعيب هذا على هذا إذا علم هذا، وقد قرأت بخط شيخنا: إنه يعني هذا الحديث حديث مشهور على الألسنة، وقد أورده ابن الحاجب في المختصر في مباحث القياس بلفظ: اختلاف أمتي رحمة للناس، وكثر السؤال عنه، وزعم كثير من الأئمة أنه لا أصل له،

لكن ذكره الخطابي في غريب الحديث مستطردا، وقال: اعترض على هذا الحديث رجلان، أحدهما ماجن، والآخر ملحد، وهما إسحاق الموصلي وعمرو بن بحر الجاحظ، وقالا جميعا: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذابا، ثم تشاغل الخطابي برد هذا الكلام، ولم يقع في كلامه شفاء في عزو الحديث، ولكنه أشعر بأن له أصلا عنده، ثم ذكر شيخنا شيئا مما تقدم في عزوه [٦٥].

قلت : وهنا يجب التركيز على عبارة السخاوي الذي قال فيها ما نصه : " وقد قرأت بخط شيخنا: إنه يعني هذا الحديث مشهور على الألسنة "، فنلاحظ هنا أنه ركز على عبارة شيخه أن هذا الحديث هو من الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس يتداولونها في مجالسهم .

والشهرة هنا هي ليس المقصود منها ما يقتصر على الاصطلاح بل تشمل أمورا كثيرة منها ما عرف بعدم وجود سندا له قال السخاوي : في مقدمة كتابه " المقاصد الحسنة " ما نصه ((كما أني لم أقصد في الشهرة الاقتصار على الاصطلاح القوي، وهي ما يروى عن أكثر من اثنين في معظم طبقاته أو جميعها، بل القصد الذي عزمت على إيضاحه وأن أتقنه، ما كان مشهورا على الألسنة من العالم المتقن في سبره أو غيره في بلد خاص، أو قوم معينين، أو في جل البلدان وبين أكثر الموجودين، وذلك يشمل ما كان كذلك، وما انفرد به راويه بحيث ضاقت مما عداه المسالك، وما لا يوجد له عند أحد سند معتمد، بل عمن عرف بالتضعيف والتلفيق والتحريف)) [٦٦].

وقد أشرنا بأن الاحاديث المشتهرة على الألسنة منها ما هو حديث وقد تعامل العلماء معه من حيث صحته وضعفه ومنها ما هو ليس بحديث أي لا أصل له لعدم وجود سندا له كما في حديث بحثنا هذا، وانه لا ينسب الى حضرة النبي (ﷺ) .

وعلى هذا نقول بأن هذا الحديث ليس له أصل وانه عبارة عن كلام يدور على ألسنة الناس في مجالسهم والله أعلم .

المبحث الثالث: الاختلاف الواقع في عهد الصحابة وما بعدهم

ويتضمن مطلبان :

المطلب الأول : الاختلاف الذي وقع بين الصحابة

المطلب الثاني : الاختلاف الذي وقع بعد عهد الصحابة

المطلب الأول : الاختلاف الذي وقع بين الصحابة

في الواقع لو نظرنا الى مدى سعة الخلاف الذي كان يحصل بين الصحابة لرأينا فيما سبق أن الصحابة اختلفوا في مسائل لو أنها عند غيرهم لأريقت في بعضها الدماء، ولكن الصحابة ما كانوا يريدون الخلاف لذاته أو لأهوائهم كما حصل فيما بعد عند غيرهم، ونلاحظ هنا أن جل خلافهم إنما كان حول فهم نص من كتاب الله أو سنة نبيه (ﷺ) وهي أمور أكثرها اجتهادية شبيهة بما كان يحصل أحياناً في حياة الرسول (ﷺ) كما حصل في أمر صلاة العصر حينما توجهوا إلى بني قريظة، وكان أحدهم إذا تبين له صحة وجهة نظر أخيه ترك خلافه، ورجع إلى الحق، بل وربما يرجع عن خلافه في مثل المسائل الاجتهادية؛ حرصاً على جمع الكلمة، وسداً لمنافذ الخلافات أو فتح الثغرات التي يأوي إليها المتربصون بهم، ويمكن القول أن بعض الخلافات التي حصلت بين الصحابة في فترة حياة النبي(ﷺ) والتي كانت نتيجة اجتهادهم لم تعرضهم للذم والدليل على ذلك هو عدم معاتبة النبي(ﷺ) لهم ولم يصدر منه(ﷺ) ذم لطرف من الأطراف الذين اختلفوا في فهم كلامه بل كانوا مأجورين على اجتهادهم لأنهم لم يقصدوا الاختلاف بعينه ولكن كان مبتغاهم هو الوصول الى الحق والصواب، وقد كانت عقول الصحابة كبيرة، وإيمانهم عالٍ، فكانوا يعذرون بعضهم في الخلافات التي يسوغ فيها الاختلاف، فالنبي (ﷺ) لما قال: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة) [٦٧] فجماعة من الصحابة رضي الله عنهم نظروا إلى الخطاب، وقالوا : هناك مفهوم ومنطوق، فالمنطوق وهو ظاهر الكلام (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة) إذاً : لا نصلي العصر إلا في بني قريظة، حتى ولو لم ندخل الا بعد العشاء، وجماعة أخرى قالوا: لا نحن عندنا الأصل ﴿ إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً ﴾ [النساء:١٠٣]، فلا يحل إخراج الصلاة عن وقتها، وإلا ضيعنا الآية، فالرسول (ﷺ) يقصد أننا نجد ونجتهد، وليس معناه أننا نؤخر الصلاة، وإنما المقصود المبادرة، وكلا الفهمين سائغ على المنطوق والمفهوم ولكنهم رضي الله عنهم – عندما اختلفوا – لم يتنازعوا ولم يكفر بعضهم بعضا، ولم يتفرقوا ثم مضت الغزوة ودخلوا بني قريظة، والذي صلى في الطريق صلى والذي أجل الصلاة أجل، وبعد ذلك لما رجعوا إلى النبي (ﷺ) حكوا له الخلاف، قال الراوي: (فلم يعِبْ على أحد) والكل مأجور باجتهاده .

فهنا نقول أن أحد الطرفين قد أصاب وأن الآخر قد أجتهد للوصول الى الصواب وكلاهما مأجور فالذي أصاب له أجران والذي لم يصب له أجر واحد، ولم يؤدي ذلك الى نزاع أو فرقة أو شحناء فيما بينهم فالكل مأجور لكونهم لم يقصدوا الاختلاف بعينه وانما كان مرادهم الوصول الى فهم الأمر الذي صدر اليهم من رسول الله (ﷺ) .

وهذا الخلاف الذي حصل بينهم كان للتفاوت الحاصل في أفهامهم ومدارك عقولهم وسعة علومهم في طلب الحق لا لأنهم قصدوه أو أرادوه .قال ابن القيم: (ووقوع الاختلاف بين الناس امر ضروري لا بد منه لتفاوت ارادتهم وأفهامهم وقوى ادركهم، وأن الاختلاف الذي وقع كان اختلافا لا يضر لان الاصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله (ﷺ) والطريق واحد وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمهما على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة) [٦٨].

ومما ورد في كره الصحابة للخلاف، ورجوع بعضهم عنه في مسائل الاجتهاد خوفاً من تفرق الكلمة ما جاء في صحيح البخاري عن علي رضي الله عنه قال: ((اقضوا كما كنتم تقضون فإني أكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي)) [٦٩].

اذن الاختلاف وقع بين الصحابة أنفسهم وكانوا يكرهونه وانما حصل بينهم بسبب فهمهم لنصوص الكتاب والسنة وكان لا يراد به إلا الوصول إلى الحق والتمسك به. وانه كان أمرا اجتهاديا محض أرادوا به الوصول الى الحقيقة والصواب الذي كانوا يرونه فكان يحصل الاجتهاد من قبلهم نتيجة لذلك الفهم .

وكان يتنازل البعض عن رأيه حرصا منه على وحدة المسلمين وجمع كلمتهم، وقد ورد عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ما يفيد رجوعه عن خلافه خوفاً من قيام فتنة [٧٠].

وعلى هذا فالاختلاف الذي كان يقع بين الصحابة كان اختلافا طبيعيا وقد كان يحصل لضرورة ولم يكن اختيارا منهم كما أن شروط المؤاخذة لم تتحقق في هذا الاختلاف وهي القصد .

قال المزني:" قال الله تعالى: ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ [النساء: ٨٢] فذم الاختلاف وقال الله تعالى:﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا ﴾ [آل عمران: ١٠٥] الآية، وقال الله تعالى:﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ﴾[النساء: ٥٩]

وقال المزني : « فذم الله الاختلاف وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسنة فلو كان الاختلاف من دينه ما ذمه، ولو كان التنازع من حكمه ما أمرهم بالرجوع عنده إلى الكتاب والسنة» وقال: وقد اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطأ بعضهم بعضا ونظر بعضهم في أقاويل بعض وتعقبها، ولو كان قولهم كله صوابا عندهم لما فعلوا ذلك، وقد جاء عن ابن مسعود في غير مسألة أنه قال: « أقول فيها برأيي فإن يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمني وأستغفر الله»

وقد غضب عمر بن الخطاب رضي الله عنه من اختلاف أبي بن كعب، وابن مسعود في الصلاة في الثوب الواحد، قال أبي: « إن الصلاة في الثوب الواحد حسن جميل»، وقال ابن مسعود: « إنما كان ذلك والثياب قليلة» فخرج عمر مغضبا فقال: «اختلف رجلان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ينظر إليه ويؤخذ عنه، وقد صدق أبي ولم يأل ابن مسعود ولكني لم أسمع أحدا يختلف فيه بعد مقامي هذا إلا فعلت به كذا وكذا"[٧١] .

فالصحابة كما قلنا اختلفوا اضطراراً واجتهادا منهم في الفهم، ولكنهم كانوا ينكرون الاختلاف، وكانوا حريصين كل الحرص على وحدتهم وجمع كلمتهم مبتعدين عن كل ما يفرق صفهم .

المطلب الثاني : الاختلاف الذي وقع بعد عهد الصحابة

لاشك ان الاختلاف قد وقع بين الصحابة في حياة النبي (ﷺ) وكذلك وقع في فترة ما بعد حياته (ﷺ) وكذلك وقع بعد الصحابة وكانت مظاهره عديدة، والمتتبع لكل تلك الخلافات يجد أنها أكثرها خلافات علمية وكانت على وجهين :

الوجه الاول : الخلاف الحاصل بين علماء وفقهاء المذاهب وهذا الاختلاف لا يرى أحد من العقلاء انه كان قصدا وانما هو اختلاف طبيعي حاصل نتيجة الاجتهاد بين علماء وفقهاء الامة نتيجة ما بحوزتهم من الادلة من الكتاب والسنة حتى إن كل فريق من المختلفين يقول: رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب .

وهو اختلاف طبيعي حاصل نتيجة الاجتهاد في فهم النصوص من الكتاب والسنة والكل مأجور عليه فالذي أصاب الحقيقة نتيجة اجتهاده فلو أجران والذي أخطأ ولم يصب الحقيقة نتيجة اجتهاده فلهو أجر واحد.

والسعة والرحمة في ذلك لا تنطلق الى ذات الاختلاف وانما الى غاية ومرامي الاختلاف وهو ان جواز الاجتهاد في الفروع كان وما زال للوصول الى مراد الشارع، وهذا حاصل بين علماء الأمة وخاصة الفقهاء منهم، فهم مأجورين حتما باجتهادهم وذلك من أجل الوصول الى الحقيقة والصواب .

ولا ننسى أن غاية جميع الاطراف المختلفة هي الوصول الى الحقيقة المستندة الى الكتاب والسنة ولهذا لم نرى أحدهم يخطأ الآخر أو يخاصمه أو ينتقص منه أو يكفره .

الوجه الثاني : الاختلاف الحاصل بين متبعي أئمة المذاهب وهو الذي عانت منه الامة وما زالت تعاني حتى حصل في بعض الازمنة أن المسجد الواحد تقام فيه أربع صلوات كل يريد أن يصلي على مذهبه وكأن الالتزام بالمذهب بهذه الشدة والطريقة هو الأصل، كذلك لا ينبغي للحنفي أن يزوج بنته من رجل شافعي، ولكن يجوز له أن يتزوج بنتهم تنزيلا لها منزلة أهل الكتاب[٧٢] وكثيرة هي الاختلافات التي حدثت وما زالت بين متبعي المذاهب الى وقتنا هذا .

وتعصبنا لهذه المذاهب كانت وما زالت تؤدي بنا الى الاختلاف حيث يعتقد أن الصواب فقط في مذهبه وأن الخطأ عند غيره بالرغم من وجود الدليل الصحيح من الكتاب والسنة .

قال الإمام مالك رحمه الله: وكل إنسان يؤخذ منه ويرد إلا صاحب هذا القبر[٧٣]، وقال الشافعي: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط[٧٤] وهذا ما يؤدي بنا للاختلاف مع الغير والخروج عن جادة الصواب ولا يمكن معالجة ذلك الا بالرجوع الى الكتاب والسنة الصحيحة لفض الاختلاف الحاصل في الأمة .

النتائج التي توصلت اليها

وبعد هذه الرحلة توصلنا الى النتائج الآتية :

١- ان حديث " اختلاف أمتي رحمة " ليس له اسناد .

٢- الحديث ليس له أصل عند المحدثين .

٣- الحديث لا يجوز نسبته الى النبي (ﷺ).

٤- الحديث عبارة عن كلام مشهور على ألسنة الناس في المجالس نقل ذلك السخاوي عن شيخه .

٥- الاختلاف مذموم ذمه الله تعالى في القرآن وكذلك ذمه رسول الله(ﷺ) في سنته

٦- الاختلاف قد وقع بين الصحابة في حياة النبي(ﷺ) وكان بسبب تفاوت مداركهم وعقولهم لفهم وتطبيق الأوامر التي كانت تصدر اليهم .

٧- الاختلاف وقع بين للصحابة وأمة الهدى عرضا وليس قصدا .

٨- الصحابة كرهوا الاختلاف فيما بينهم ولم يؤدي الاختلاف فيما بينهم الى نزاع أو فرقة.

٩- الاختلاف موجود بعد عهد الصحابة نتيجة الاجتهاد بين العلماء وخاصة الفقهاء منهم وذلك للوصول الى الحقيقة ومراد الشرع .

١٠- الاختلاف وقع كذلك بين متبعي المذاهب ومازال لوقتنا هذا .

الهوامش :

(1) تهذيب الكمال "، ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبي الحجّاج المزّيّ، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م، ٤٣/٢، ٤٢.

(2) يُنظر : " مقدمة تحرير التقريب"، ١٨/١ ــ ٢٠.

(3) الجَرْح والتَعْديل"، لعَبْدِ الرَّحْمن بن أَبِي حاتِم مُحَمَّد بن إدريس أبي مُحَمَّد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م، ٢/١.

(4) " الجَرْح والتَعْديل "، ٢٠/٢ .

(5) هو حماد بن أسامة الكُوفِيّ مولى بني هاشم، أَبُو أسامة الحافظ الإمَام الحجة (ت٢٠١هـ)، كان أعلم النَّاس بأمور النَّاس وأخبار الكوفة، ثبتاً لا يكاد يخطئ، يُنظر :" تذكرة الحفّاظ "، ١ / ٣٢١، ٣٢٢.

(6) الزمر آية ٦٨.

(7)" العلل ومعرفة الرِّجَال"، لأَحْمَد بن حَنْبَل أبي عبدالله الشيباني، تحقيق : وصي الله بن مُحَمَّد عَبَّاس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ٢ / ٤٥٤ / ٣٠٢٠.

(8) المجروحين : لأبي حاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان البستي، تحقيق : محمود إبْرَاهِيم زايد ــ دار الوعي – حلب، ٥٤/١.

(9)" سؤالات البرذعي"، لعبيد الله عَبْد الكَرِيم بن يزيد الرازي أبي زُرْعة، تحقيق د . سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٠٩هـــ، ص ٥٧٩، ٥٨٠.

(10)" مقدمة " الجَرْح والتَعْديل "، ١/٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩.

(11)" تحرير تقريب التهذيب " ١/ ٢٣.

(12)" جامع العلوم والحكم "، لأبي الفرج عَبْد الرَّحْمن بن أَحْمَد بن رجب الحَنْبَلِيّ دار المعرفة – بيروت الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـــ، ١/ ٢٥٦ , والموضوعات"، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على بن الجَوْزِيّ القرشي (ت٥٩٧هـــ) تحقيق عبدالرحمن مُحَمَّد عثمان، الطبعة الاولى – ١٣٨٦ هـــ– ١٩٦٦ م، ١/١٠٢.

(13)" مُقَدِّمَة ابن الصَّلاح في علوم الحَدِيث "، لأبي عَمرو عثمان بن عَبْد الرَّحْمن الشهرزوري، تعليق : مُصْطَفى ديب البغا ــ دار العلوم الإنسانية، دمشق، حلبوني، ط١، ١٤٠٤هـــ – ١٩٨٤ م، ص ٢٣.

(14) " التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير"، لأبي زكريا يحيى بن شرف النَّوَوِيّ، مكتبة الحلبوني، ص ٤، ٥ .

(15) "اختصار علوم الحَدِيث " :لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـــ) تعليق وشرح : صالح محمد محمد عويضه، دَار الكُتُب العِلْمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـــ، ص ٣٢ .

(16) " التبصرة والتذكرة وشرحها "، لزين الدِّين العراقي (ت٨٠٦هـــ) وبهامشه فتح الباقي، دَار الكُتُب العِلْمية، بيروت، ١/١٠٧ .

(17) فتح المغيث شرح ألفية الحَدِيث"، لشمس الدِّين مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمن السخاوي، دَار الكُتُب العِلْمية – لبنان – الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـــ، ١/ ٩٠.

(18) يُنظر : لسان العرب : لابن منظور، تحقيق، عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ٤/ ١٨١– ١٩٢.

(19) المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت ط١ – ١٤١٢ هـــ، ص٢٩٤.

(20) التوبة: ٨.

(21) تفسير القرطبي ٣٠٥٥/٤، ويُنظر: الصحاح ١٣٥٧/٤، والتاج ٢٧٤/٢٣ (خلف) .

(22) يُنظر: مقاييس اللغة ٢١٣/٢، والقاموس المحيط ١٤٣/٣، ولسان العرب، ١٤٣/٣.

(23) يُنظر المصباح المنير في غريب شرح الوجيز : لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، ص١٧٩.

(24) التعريفات : لعلي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٤٠٣هـــ، ص ١٣٥.

(25) فيض القدير شرح الجامع الصغير : لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦، ٢٠٩/١.

(26) الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩ه، ص٦١.

(27) فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٢٠٩/١.

(28) تفسير مقاتل بن سليمان :لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد فريد ج١ص١٨٤.

(29) تفسير البيضاوي – أنوار التنزيل وأسرار التأويل : لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ، ٢ /٣٢.

(30) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ، ج٥ ص١٧١٢.

(31) جامع البيان في تأويل القرآن : لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ، ج٢١ص٥١٣.

(32) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) المؤلف: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ، ٢ /٣٢١.

(33) يُنظر : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه _ صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ١٤٥/١ /٧٢٢ .

(34) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٣٢٣/١/ ٤٣٢.

(35) سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٧٨/١، ٦٦٤.

(36) قوت المغتذي على جامع الترمذي : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي اعداد ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، الناشر: رسالة الدكتوراه – جامعة أم القرى، : ١٤٢٤ هـ، ١٣٥/١.

(37) فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٦٤٣/١.

(38) يُنظر : صحيح البخاري ٣/ ١٢٠.

(39) شرح صحيح البخارى : لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ، ٢٨٤/١٠، ٢٨٥،

وعمدة القاري شرح صحيح البخاري : لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٦٣/٢٠.

(40) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـــ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـــ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت / الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـــ، ١/ ٦٤.

(41) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـــ) المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـــ – ١٩٨٥م، ٦٩/١ /٣٩ . وفيض القدير شرح الجامع الصغير : ١/ ٢٠٩ /٢٨٨.

(42) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـــ)، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـــ – ٢٠٠٢م، ج١/ص٢٠.

(43) فيض القدير شرح الجامع الصغير، ١/ ٢٠٩ /٢٨٨.

(44) تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج (تخريج منهاج الأصول للبيضاوي): لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـــ، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ ص: ٧١..

(45) المغني عن حمل الأسفار : لأبي الفضل العراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، الناشر مكتبة طبرية، سنة النشر ١٤١٥هـــ – ١٩٩٥م، مكان النشر الرياض، ص: ٣٦.

(46) المقاصد الحسنة، ص ٦٩.

(47) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، المحقق: بكري حياني – صفوة السقا : مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـــ/١٩٨١م، ١٠/ ١٣٦].

(48) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ٢ /٣٢.

(49) الإحكام في أصول الأحكام : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـــ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٥/ ٦٤ .

(50) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة : لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـــ): دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـــ / ١٩٩٢ م، ١٤١/١ /٥٧.

(51) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، وعلم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية : لعبد الغفور بن عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ص ١١.

(52) كشف الخفاء ومزيل الإلباس: لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ): المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٧٦/١.

(53) سبق تخريجه.

(54) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٢٤/١، ٢٥، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ، ٧٢٢/٤.

(55) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) الناشر : دار الفكر العربي، ٢٩٥/١.

(56) لم أقف على أقوالهم.

(57) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٦١١/٢٠٠/٢، وفتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ٣٣١/٣.

(58) المقاصد الحسنة، مقدمة الكتاب.

(59) صحيح مسلم : ص١٥.

(60) تيسير مصطلح الحديث: لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ص: ١٠، ١١.

(61) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار: ٣٦/١.

(62) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها : لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف)، ٢ /٢٧٢.

(63) الإحكام في أصول الأحكام: ٦٤/٥.

(64) البحر المحيط : لمحمد بن بهادر الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١ه، ٣ / ٥٨٦.

(65) المقاصد الحسنة، ٦٩/١، ٧٠ /٣٩.

(66) المقاصد الحسنة ٣٥/١-٣٦.

(67) صحيح البخاري : ١٥/٢.

(68) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ٥١٩/٢.

(69) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، المؤلف: د. غالب بن علي عواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، لطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج١/ ص٥٠، وصحيح البخاري، ج ٧ ص٧١.

(70) البداية والنهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ، ج ٧ ص ٢١٨.

(71) جامع بيان العلم وفضله : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ٢ / ٩٠٩.

(72) البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، وبالحاشية منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، ٤٩/٢.

(73) تأويل مختلف الحديث : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ، ٢١/١.

(74) نيل الأوطار: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣٩٩/٥.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. **الإحكام في أصول الأحكام : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)،المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت .**
٢. **اختصار علوم الحَدِيث: لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـ) تعليق وشرح : صالح محمد محمد عويضه، دَار الكُتُب العِلْمِية، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ.**
٣. **أصول التخريج ودراسة الأسانيد، وعلم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية : لعبد الغفور بن عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.**
٤. **البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، وبالحاشية منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.**

٥. البحر المحيط : لمحمد بن بهادر الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١ه.
٦. البداية والنهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ.
٧. تأويل مختلف الحديث : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)،الناشر: المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية– مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ.
٨. التبصرة والتذكرة وشرحها ، لزين الدّين العراقي (ت٨٠٦هـ) وبهامشه فتح الباقي، دَار الكُتُب العِلْمية، بيروت.
٩. تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج (تخريج منهاج الأصول للبيضاوي): لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ،المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤.
١٠. التعريفات : لعلي الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٤٠٣هـ.
١١. تفسير البيضاوي – أنوار التنزيل وأسرار التأويل : لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)،المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
١٢. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) المؤلف: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٩ هـ، ٢ /٣٢١.
١٣. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ.
١٤. تفسير مقاتل بن سليمان : لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد فريد.
١٥. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير"، لأبي زكريا يحيى بن شرف النَّوَوِيّ، مكتبة الحلبوني.
١٦. تهذيب الكمال "، ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبي الحجّاج المِزِّيّ، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.
١٧. تيسير مصطلح الحديث: لأبي حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
١٨. جامع البيان في تأويل القرآن : لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٩. جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عَبْد الرَّحْمن بن أَحْمَد بن رجب الحَنْبَلِيّ دار المعرفة – بيروت الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـ.
٢٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه _ صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢١. جامع بيان العلم وفضله : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
٢٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.
٢٣. الجَرْح والتَعْديل"، لعَبْدِ الرَّحْمن بن أَبِي حاتِم مُحَمَّد بن إدريس أبي مُحَمَّد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢ م.
٢٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها : لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).
٢٥. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة : لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ): دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٢٦. سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٢٧. سؤالات البرذعي، لعبيد الله عَبْد الكَرِيم بن يزيد الرازي أبي زُرْعة، تحقيق د . سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢،١٤٠٩هـ.
٢٨. شرح صحيح البخارى : لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ.
٢٩. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠. العلل ومعرفة الرِّجَال، لأَحْمَد بن حَنْبَل أبي عبدالله الشيباني، تحقيق : وصي الله بن مُحَمَّد عَبَّاس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ. المجروحين : لأبي حاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان البستي، تحقيق : محمود إبْرَاهِيم زايد ــ دار الوعي – حلب.

٣١. عمدة القاري شرح صحيح البخاري : لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٢. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٣. فتح المغيث شرح ألفية الحَدِيث"، لشمس الدِّين مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمن السخاوي، دَار الكُتُب العِلْمِية – لبنان – الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٤. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، المؤلف: د. غالب بن علي عواجي، الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٣٥. فيض القدير شرح الجامع الصغير : لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦.

٣٦. قوت المغتذي على جامع الترمذي : لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي اعداد ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، الناشر: رسالة الدكتوراة – جامعة أم القرى، : ١٤٢٤ هـ.

٣٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس: لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ): المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٣٨. الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩ه.

٣٩. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، المحقق: بكري حياني – صفوة السقا : مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٠. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـــ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)،المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت / الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٤١. لسان العرب : لابن منظور، تحقيق، عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة.

٤٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)،الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٤٣. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)،المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٤. المصباح المنير في غريب شرح الوجيز : لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٥. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٦. المغني عن حمل الأسفار : لأبي الفضل العراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، الناشر مكتبة طبرية، سنة النشر ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، مكان النشر الرياض.

٤٧. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت ط١ – ١٤١٢ هـ.

٤٨. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

٤٩. مُقَدِّمَة ابن الصَّلاح في علوم الحَديث "، لأبي عَمرو عثمان بن عَبْد الرَّحْمن الشهرزوري، تعليق : مُصْطَفى ديب البغا ــ دار العلوم الإنسانية، دمشق، حلبوني، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م.

٥٠. الموضوعات"، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على بن الجَوْزيّ القرشي (ت٥٩٧هـ) تحقيق عبدالرحمن مُحَمَّد عثمان، الطبعة الاولى – ١٣٨٦ هـ– ١٩٦٦ م.

٥١. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،المحقق: عصام الصبابطي – عماد السيد، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ>

٥٢. نيل الأوطار: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٥٣. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) الناشر : دار الفكر العربي.